الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورةِ الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/ ٣١.

301214 261214 14-65494X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

التنمية الاجتماعية التي لا تتخلى عن أحد

مقدمة

نرحب بالموضوع الذي تتناوله الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، ''إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها'' ونقبل القيام بمهمة النظر في ما أحرزناه من تقدم مشترك وتوثيق الدروس التي استفدناها. وقد أتاحت التحولات السريعة في الاقتصادات الوطنية، والمجتمعات المحلية، والهياكل السياسية وفي بيئتنا فرصا كبيرة لإحراز تقدم. ومع ذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان النظر في الثغرات التي يعاني منها التقدم الاجتماعي حتى الآن، فضلا عن السبل التي تمكننا من تفادي تفاقم المشاكل الاجتماعية القائمة منذ أمد بعيد في المستقبل. ويجب أن تسهم أيضا هذه المناقشة في الحوار العالمي الجاري بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حتى نكفل عدم استبعاد أحد من التقدم المحرز أو التخلي عنه. وتشمل مساهمة الحركة الدولية لإغاثة الملهوف في هذه المناقشة تقريرنا بشأن البحث والقائم على المشاركة المعنون "تحدي ٢٠١٥ : من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي لا تتخلى عن أحد.

ونعتقد أن التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر مسألة تشغل بال كل فرد وكل مجتمع وكل حكومة. ونحن نقر، مع الامتنان، بالتقدم الذي أُحرز بالفعل ونسعى من أجل إنجاز برامج اجتماعية أشمل تعترف بالقيمة والكرامة للجميع. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح إشراك الفقراء في تقييم الأثر من خلال الأساليب التشاركية؛ واستخدام طرق نوعية وكمية لجمع المعلومات عن طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد؛ وإنشاء آليات للحماية الاجتماعية، وضمان الدفاع عن حقوق الإنسان للذين يعيشون في فقر مدقع؛ وتيسير إمكانية الحصول على العمل اللائق بوصفه ركنا من أركان التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر.

الاقتراحات المتعلقة بإعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

إشراك الفقراء في تقييم أثر التنمية الاجتماعية من خلال أساليب تشاركية وفي بناء أساس قائم على الدروس المستفادة التي تفيدنا في عملنا في المستقبل

من شأن أي عملية قائمة على المشاركة أن تمكن المشاركين فيها من التعبير عن آرائهم بشأن خطر الفقر المدقع الذي يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان ولحقوق الإنسان كافة، والذي ازداد حدة بسبب الوصم والتمييز والإذلال والاستبعاد. ويمثل الفقر المدقع هدرا

غير مقبول للطاقات البشرية، هدرا يمكن معالجته من خلال التنمية الاجتماعية. وقد أوضحت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف–العالم الرابع من خلال البحث القائم على المشاركة أن التنمية تعمل، في كثير من الأحيان، ضد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وليس لصالحهم. كذلك، فإن مشاريع التنمية الاجتماعية غير الملائمة لا تخدم مصالحهم. وغالبا ما لا تصل الاستثمارات إلى الفقراء الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، أو توفر لهم الرعاية الصحية الجيدة، أو الحماية الاجتماعية، أو المسكن، أو المرافق الصحية.

ومشاركة الفقراء في تنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج التي تؤثر عليهم شرط رئيسي حتى تكون برامج الحماية الاجتماعية فعالة وتدار بشكل جيد. وينبغي الاعتراف بالفقراء كشركاء يستطيعون أن يساهموا في تصميم مثل هذه البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. إن الحق في المشاركة لا يقتصر على الحق في الكلام دون خجل أو خوف من الانتقام، بل يشمل الحق في التمكين والدعم من خلال بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان حتى يقدر الناس على التعبير عن آرائهم بفعالية. ويمكن أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور تيسيري، ولكن ينبغي في نهاية المطاف، الطلب إلى الحكومات أن تشرع في العمل من أجل كفالة المشاركة، وتعزيز الثقة في من يعنيهم الأمر في المقام الأول، وتمكين الفقراء من الإفصاح عن توقعاتهم. ومن المهم للغاية مكافحة الوصم والتمييز لتعزيز التقدم الاجتماعي والقضاء على الفقر المدقع. وتسلط عملية التقييم القائمة على المشاركة الأضواء على السبل التي يمكن أن يشارك بها الفقراء على نطاق أوسع في عملية التنمية نفسها. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العوائق، فإن مشاركة الفقراء تتيح فرصا للتعلم فضلا عن أنها عمليات تجديدية لمن يلتزم بها من الناس والمؤسسات.

التدابير الكمية والنوعية المتكاملة التي تعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر المدقع تساعد على اجراء تحليل أكثر دقة وشامل للتقدم في مجال التنمية الاجتماعية

رغم التقدم الحقيقي الذي أحرزته بعض المناطق في مجال القضاء على الفقر في السنوات الأخيرة، يتبين من مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١٣، أنه لا يزال هناك في ١٠٩ بلدان شملها التحليل، ١,٧ بليون شخص يعيشون في حالة فقر متعددة الأبعاد، وهو وضع يُعرف بالحرمان المتعدد الأوجه والمتزامن في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ومن منظور السكان الذين يعيشون في فقر، كان هناك تركيز مبالغ فيه على تقييم الدخل أو الاستهلاك. بيد أن هذه التدابير مهمة، وبالتأكيد فإن قياسها كميا أيسر، ولكنها أدت إلى فهم الفقر فهما ناقصا. ولفهم أبعاد الفقر المختلفة فهما أفضل، لا سيما أبعاده الاجتماعية، من الضروري ليس فقط الاستماع إلى وجهات نظر السكان الذين يعيشون في فقر، ولكن

أيضا الجمع بين التدابير الكمية والتدابير النوعية، وكذلك وضع تدابير جديدة، وقياسات ومؤشرات.

ومن المهم أيضا جمع بيانات مصنفة وإبلاغها من أجل رصد النجاح وعزوه على أساس الخمس الأقل دخلا في كل بلد. واليوم، يتخلل خطاب التنمية في الأمم المتحدة دعوات متزايدة إلى ثورة بيانات. وعلى الرغم من أن ثورة البيانات ضرورية لمستقبل التنمية، فإنها لا تكفي. وعلى أساس القياسات المصنفة، يمكن أن تعتبر الدول أن هذا الهدف أو ذاك قد تحقق إذا أُنجزت منه نسبة مئوية معينة. ومع ذلك فإن عزو النجاح في ظل مثل هذه الظروف، يتغاضى عن واقع السكان الأكثر استبعادا. وتقترح الحركة الدولية لإغاثة الملهوف-العالم الرابع إنهاء عمليات التقييم على أساس المعدلات الوطنية وعدم الحكم بـ ''النجاح'' إلا إذا تحققت الأهداف في الخمس الأقل دخلا من السكان أو في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

لا يمكن تحقيق أي تقدم اجتماعي بدون التوفير المتعمد لآليات الحماية الاجتماعية، وضمان الدفاع عن حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع

الحماية الاجتماعية نهج متسق قائم على الحقوق في مجال السياسة الاجتماعية يكفل إمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية والضمانات الاجتماعية. ولكنها لا تكاد تتوفر، أو لا تتوفر على الإطلاق بالنسبة للذين يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم ١,٦ بليون نسمة. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يحصل نحو ٢٠ في المائة من سكان العالم، أو ١,٤ بليون شخص، على الحماية الاجتماعية الشاملة، بينما لا يزال ٤ بلايين شخص لا يحصلون إلا على حماية اجتماعية محدودة. ونحن نؤيد توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن السقف الأدنى للحماية الاجتماعية. ونؤكد أن الحماية الاجتماعية استثمار في البشر؛ وندعو إلى توفير ضمانات الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني، بهدف مكافحة الفقر والهشاشة والاستبعاد الاجتماعي أو التخفيف من حدتها.

وعدم توفر الحماية الاجتماعية الأساسية هو أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من عن ركب التنمية. ونحن نقدر قيمة المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان ودورها الرئيسي في وضع نهج قائم على الحقوق في مجال التنمية الاجتماعية. ونعتقد أن هذا النهج هو أكثر السبل فعالية لوضع وتنفيذ حدود دنيا للحماية الاجتماعية المستدامة والتمكين، لأنه يكفل التقيد بالتزامات حقوق الإنسان من حيث مضمون السياسات ونتائجها، وكذلك في العملية التي تنفذ فيها. والمساواة وعدم التمييز، والمشاركة، فضلا عن الشفافية والمساءلة، هي مبادئ حقوق الإنسان

الرئيسية التي ينبغي الاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية. وسيؤدي تنفيذ مقاييس الفقر المتعددة الأبعاد إلى وضع سياسات ملائمة أكثر في مجالي الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

ويعني احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز ، أولا وقبل كل شيء، أنه يجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم استبعاد أحد أو تخلفه عن الركب. ويمكن قبول الخطط المحددة الأهداف كشكل من أشكال إعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفا وحرمانا ضمن استراتيجية طويلة الأجل تضمن توفير الحماية الشاملة تدريجيا. ويعني تنفيذ مبدأ المساواة وعدم التمييز أن تكون جميع الخدمات والمنافع عالية الجودة ويمكن الوصول إليها ومتاحة في جميع المناطق ميسورة التكلفة. ويتعين على الدول أن تكفل من خلال تدابير الحماية الاجتماعية مستوى معيشيا لائقا وأن تكون تلك التدابير شاملة ومتكاملة.

كفالة حصول الجميع على عمل لائق من أجل القضاء على الفقر المدقع

البطالة والعمالة الناقصة تعصف بحياة الناس الذين يعيشون في حالة فقر في جميع أنحاء العالم. وبلغت نسبة العمالة الهشة، التي تشمل العمل الأسري غير المدفوع الأجر والعمل الحر ٥٨ في المائة من جميع فرص العمل في المناطق النامية في عام ٢٠١١. ومن الأرجح أن العاملين في ظل هذه الظروف يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية الكافية، وغالبا ما يتقاضون أجورا منخفضة ويعملون في ظروف سيئة.

ونظرا لمحدودية الموارد الطبيعية، وتفاقم أوجه عدم المساواة في العالم، ينبغي أن يحدث تحول اقتصادي شامل لمعالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الثروة المجحف، ونهب الموارد الطبيعية، فضلا عن القضاء على الفقر المدقع. ويشمل التحول الاقتصادي الشامل للجميع حماية العاملين في القطاع غير المنظم الذين يجبرون على ترك عملهم دون الاستفادة من الضمان الاجتماعي، مثل إجازة الأمومة أو الإجازات المرضية والمعاشات التقاعدية واستحقاقات العجز. وخلصنا من خلال بحث شمل مجموعة من النساء الفقيرات في موريشيوس إلى أنه على الرغم من أوجه القصور التي يتسم بها العمل في القطاع غير المنظم فأنه يمثل المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة للأشخاص الذين تكون فرص حصولهم على عمل في القطاع المنظم محدودة. وأوضحت إحدى النساء من موريشيوس أنه يستحيل بدء نشاط تجاري صغيرة وأن المساعدة التي تقدمها الحكومة لا تصل إلى أشد الناس فقرا. وللوصول إلى أفقر فئات المجتمع، من الضروري إتاحة فرص التدريب المهني المتخصص وتنمية المهارات، مع إيلاء عناية خاصة بالقضاء على التمييز الذي يحرم الناس الذين يعيشون في فقر مدقع من الاستفادة من هذه الفرص.

واستنادا إلى الدروس المستفادة بشأن تأثير حقوق الإنسان والكرامة في مكان العمل في تعزيز تنمية اجتماعية حقيقية وعادلة، دعت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع إلى توسيع نطاق الوعي والتنظيم الجماعي من أجل حقوق العمال، وإنشاء آليات مساءلة موثوقة؛ وحماية العمال في القطاع غير المنظم؛ وتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة، والمشاريع البالغة الصغر وتعاونيات العمال؛ وإتاحة المزيد من فرص التدريب أثناء العمل والتعلم على مدى الحياة للأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.